# تقرير تقييم الاثر

| | |
|---|---|
| الدائرة الحكومية: | وزارة التنمية الاجتماعية |
| عنوان المقترح التنظيمي: | تنظيم الحضانة المنزلية |
| تفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف): | www.mosd.gov.jo هاتف رقم 9626579327 |
| التاريخ: | 2022/10/9 |
| يلبي هذا التقرير المعايير والمتطلبات المحددة لإجراء التقييم المسبق الأساسي ويبين الأثار المحتملة للخيار التنظيمي. توقيع المرجع المختص: ..... | |

## 1) المشكلة الرئيسية

**تتعلق المبادرة الحكومية قيد الدراسة بالتصور السلبي لوجود بيئة غير آمنة و/أو سلوك غير آمن للأطفال الذين يتم استضافتهم ورعايتهم داخل "الحضانة المنزلية".**

<u>السياق العام والأساس المنطقي للتدخل الحكومي</u>

**تعتبر دور الحضانة مرافق أساسية لدعم رعاية وتنمية الأطفال الرضع والأطفال الصغار في مجتمع ديناميكي بشكل متزايد في الأردن، حيث يجب أو يرغب كلا الوالدين في العمل.** كما تعتبر السنوات الأربع الأولى من حياة الطفل من اهم مراحل حياة الانسان، فهي أول المراحل التي يتعرف الطفل من خلالها على ما حوله، وتظهر فيها مشاعره وسلوكياته. إضافة الى انها المرحلة التي يبدأ بها الانسان بتنمية مهارته الذهنية والبدنية والعاطفية والاجتماعية أيضا.

وتعرف الحضانات بانها احدى المؤسسات المهيأة لرعاية الأطفال في مرحلة مبكرة من عمره (يوم واحد الى أربع سنوات وثمانية أشهر)، وهي أيضاً عبارة عن برنامج يدمج بين التعليم المبسط واللعب يهدف الى تنمية مهارات الطفل وقدراته. ويجدر الإشارة هنا الى أن هنالك عدة أنواع من الحضانات الموجودة في الأردن وهي دور الحضانة الخاصة، ودور الحضانة المدرسية الحكومية (الموجودة في مدارس وزارة التربية والتعليم)، ودور الحضانات المؤسسية الموجودة في أماكن العمل والجهات الحكومية والبلديات بموجب قانون العمل والتي تكون متاحة فقط لموظفي تلك الجهات. ويوجد أيضاً وبشكل غير منظم العديد من دور الحضانات المنزلية (هي خدمة رعاية الأطفال التي تقدمها النساء في منازلهم، وعادة ما تخدم عددًا قليلاً من الأطفال).

وقد أصبحت "دور الحضانات" جزءًا مشتركًا وضروريًا في حياة الأردنيين، حيث ساهم دخول المزيد من النساء في القوى العاملة، واوقات العمل الطويلة، ووجود العديد من البحوث التربوية التي تدعم أهمية التعليم المبكر وتنشئة الطفل في بيئة آمنة وصحية، في ظهور الحضانات بمختلف أنواعها في جميع أنحاء الأردن. لهذا السبب، تم إيلاء قدر كبير من الاهتمام لمراكز الطفولة المبكرة على مدى العقد الماضي، خاصة فيما يتعلق بالسلامة والصحة العامة.

كما إن توفير الوصول الى دور الحضانة بشكل عام، والحضانات المنزلية بشكل خاص هو جزء لا يتجزأ من التزام وزارة التنمية الاجتماعية الشامل لدعم الطفولة، والعائلات، وكذلك تمكين المرأة في الأردن، والعمل على تعزيز ودعم دور الحضانة بشكل عام ودور الحضانة المنزلية بشكل خاص. وقد شرعت الوزارة بالفعل في تطبيق مبادرات مهمة مثل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025[1]، والتي تضمنت ضمن "محور التعليم المبكر للأطفال" وجوب اتخاذ الخطوات من أجل تعديل الإطار التشريعي والمؤسسي، وزيادة إمكانية

[1] https://www.mohe.gov.jo/Default/Ar

**تقرير تقييم الاثر**

| | |
|---|---|
| **الدائرة الحكومية:** | **وزارة التنمية الاجتماعية** |
| **عنوان المقترح التنظيمي:** | **تنظيم الحضانة المنزلية** |
| **تفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف):** | **www.mosd.gov.jo هاتف رقم 9626579327** |
| **التاريخ:** | **2022/10/9** |

يلبي هذا التقرير المعايير والمتطلبات المحددة لإجراء التقييم المسبق الأساسي ويبين الأثار المحتملة للخيار التنظيمي.

**توقيع المرجع المختص: .....**

**1) المشكلة الرئيسية**

**تتعلق المبادرة الحكومية قيد الدراسة بالتصور السلبي لوجود بيئة غير آمنة و/أو سلوك غير آمن للأطفال الذين يتم استضافتهم ورعايتهم داخل "الحضانة المنزلية".**

**<u>السياق العام والأساس المنطقي للتدخل الحكومي</u>**

**تعتبر دور الحضانة مرافق أساسية لدعم رعاية وتنمية الأطفال الرضع والأطفال الصغار في مجتمع ديناميكي بشكل متزايد في الأردن، حيث يجب أو يرغب كلا الوالدين في العمل.** كما تعتبر السنوات الأربع الأولى من حياة الطفل من اهم مراحل حياة الانسان، فهي أول المراحل التي يتعرف الطفل من خلالها على ما حوله، وتظهر فيها مشاعره وسلوكياته. إضافة الى انها المرحلة التي يبدأ بها الانسان بتنمية مهارته الذهنية والبدنية والعاطفية والاجتماعية أيضا.

وتعرف الحضانات بانها احدى المؤسسات المهيأة لرعاية الأطفال في مرحلة مبكرة من عمره (يوم واحد الى أربع سنوات وثمانية أشهر)، وهي أيضاً عبارة عن برنامج يدمج بين التعليم المبسط واللعب يهدف الى تنمية مهارات الطفل وقدراته. ويجدر الإشارة هنا الى أن هنالك عدة أنواع من الحضانات الموجودة في الأردن وهي دور الحضانة الخاصة، ودور الحضانة المدرسية الحكومية (الموجودة في مدارس وزارة التربية والتعليم)، ودور الحضانات المؤسسية الموجودة في أماكن العمل والجهات الحكومية والبلديات بموجب قانون العمل والتي تكون متاحة فقط لموظفي تلك الجهات. ويوجد أيضاً وبشكل غير منظم العديد من دور الحضانات المنزلية (هي خدمة رعاية الأطفال التي تقدمها النساء في منازلهم، وعادة ما تخدم عددًا قليلاً من الأطفال).

وقد أصبحت "دور الحضانات" جزءًا مشتركًا وضروريًا في حياة الأردنيين، حيث ساهم دخول المزيد من النساء في القوى العاملة، واوقات العمل الطويلة، ووجود العديد من البحوث التربوية التي تدعم أهمية التعليم المبكر وتنشئة الطفل في بيئة آمنة وصحية، في ظهور الحضانات بمختلف أنواعها في جميع أنحاء الأردن. لهذا السبب، تم إيلاء قدر كبير من الاهتمام لمراكز الطفولة المبكرة على مدى العقد الماضي، خاصة فيما يتعلق بالسلامة والصحة العامة.

كما إن توفير الوصول الى دور الحضانة بشكل عام، والحضانات المنزلية بشكل خاص هو جزء لا يتجزأ من التزام وزارة التنمية الاجتماعية الشامل لدعم الطفولة، والعائلات، وكذلك تمكين المرأة في الأردن، والعمل على تعزيز ودعم دور الحضانة بشكل عام ودور الحضانة المنزلية بشكل خاص. وقد شرعت الوزارة بالفعل في تطبيق مبادرات مهمة مثل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025[1]، والتي تضمنت ضمن "محور التعليم المبكر للأطفال" وجوب اتخاذ الخطوات من أجل تعديل الإطار التشريعي والمؤسسي، وزيادة إمكانية الالتحاق، وتحسين نوعية تنمية الطفولة المبكرة، واعداد استراتيجية اعلامية تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع حول أهمية تنمية الطفولة المبكرة، وزيادة نسبة مشاركة أولياء الأمور في عملية التعليم من خلال تطوير اسلوب التدريس المنزلي، إضافة إلى تبني

[1] https://www.mohe.gov.jo/Default/Ar

نهج شامل لتنمية الطفولة المبكرة يقوم على تعزيز العناصر التعليمية والتربوية والنفسية والغذائية والصحية والترفيهية والرياضية الملائمة للطفل، وتطوير آليات التمويل وتخصيص مخصصات مالية لتنمية الطفولة المبكرة في موازنات المؤسسات الرسمية المعنية، وتحسين التخطيط الاستراتيجي والبحوث وإدارة المعلومات والمتابعة والتقييم ضمن مظلة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة.

قامت وزارة التنمية الاجتماعية بالبدء بالعمل على متابعة موضوع الحضانات المنزلية، حيث تم وضع السياسة التنظيمية التي تسمح بشكل أولي بتقديم خدمة رعاية الأطفال من داخل المنازل، وذلك من أجل محاولة تنظيم هذا القطاع وخلق فرص عمل للنساء. كما قامت أمانة عمان الكبرى بتعديل تعليمات ترخيص المهن من داخل المنزل، والتي سمح فيها اصدار رخصة المهن المنزلية داخل حدود مدينة عمان (والتي ما زالت غير مطبقة في البلديات والمناطق الأخرى).

كما أصدرت الوزارة تعليمات ترخيص دور الحضانة المنزلية عام 2021 والتي سرت بتاريخ 2021/7/17، والتي قد تم فيها استخدام منهجية وإجراءات شبيهة بإجراءات الترخيص المتبعة في الحضانات الخاصة بشكل كبير. وتفرض تلك التعليمات العديد من الاشتراطات الصارمة واللازمة لمنح الرخصة من قبل عدد من الجهات المعنية وأهمها (الشهادة التدريبية، متطلبات السلامة العامة والحريق، اشتراطات الصحة العامة، اشتراطات البناء، اشتراطات التجهيزات والغرف) والتي يتم التفتيش عليها وإصدار الموافقة من قبل خمس جهات حكومية.

**وتعد الحضانات المنزلية ظاهرة منتشرة على نطاق واسع في الأردن**، والتي أصبحت تشكل أحد الخيارات المثلى للعائلة الأردنية، حيث يتجه العديد من أولياء الأمور الى استخدام الحضانات المنزلية لأنها عادة ما تكون **متاحة لهم**. واستنادًا إلى نتائج الدراسة الذي قام بها البنك الدولي[2] والتي شملت حوالي 400 امرأة عاملة وغير عاملة (مستخدمات وغير مستخدمات لخدمات الرعاية) **أن حوالي 11٪ من المستخدمات للحضانات في العينة يستخدمن دور الحضانة المنزلية**. كما أشارت الدراسة نفسها الى أن دور الحضانة المنزلية أصبحت أكثر وفرة وبدأت في الانتشار (في عمان والمحافظات) خاصة بعد تفشي وباء كورونا وما تبعه من إغلاقات للحضانات الخاصة والمؤسسية، حيث وجد أنه زاد استخدام الحضانات المنزلية بصورة عامة بما نسبته 2%. فمثلا حتى النساء غير العاملات أصبحن يستخدمن الحضانات المنزلية حيث بلغت نسبة استخدامهن بعد تفشي الوباء حوالي 3% مقارنة ب 0% قبل تفشي وباء كورونا.

كما بينت الدراسة[3] التي أجراها البنك الدولي عام 2021 أنه وبالنظرة العامة، ان العديد من أولياء الأمور يشعرون أنه **ليس لديهم خيارات عديدة لحضانة آمنة ونظيفة وبأسعار معقولة**. كما بينت الدراسة نفسها عدم قدرة النساء الراغبات في الالتحاق بسوق العمل، وخاصة ذوات الدخل المحدود على استخدام دور الحضانة الخاصة المرخصة لضمان سلامة وصحة الأطفال داخلها، حيث أفادت الدراسة أن 34٪ من النساء اللواتي تمت مقابلتهن اضطررن إلى مغادرة سوق العمل من أجل تكريس أنفسهم لرعاية أطفالهم.

وأشارت ذات الدراسة أيضا ان التحدي الرئيس الذي يواجه الأهالي هو العثور على حضانة ذات **ساعات عمل مرنة** وتتماشى مع وظيفة الاهل وأوقات عملهم من ناحية وذات **كلفة معقولة** من ناحية أخرى. ولهذا السبب، لجأت الأمهات إلى استخدام دور الحضانة المنزلية؛ بسبب **كلفتها المعقولة** التي قدرت بحوالي (28.5 دينار/ شهر) **بالإضافة الى سعتها المنخفضة** ايضا (أغلبية مقدمات الرعاية يستقبلن في المعدل 3 أطفال إضافة لأبنائهن الصغار: 42% لديهن طفل/ة فقط). وقد كشف الاستطلاع أن 14٪ من المجيبين ينتمون إلى فئة الدخل الشهري للأسرة (نصيب الفرد من الدخل) التي تقل عن 300 دينار، وهذا يدل على ان **الحضانات المنزلية هي الخيار الأول** للأشخاص محدودي الدخل .

وقد تم تأكيد ذلك من خلال **مجموعات التركيز التي عقدتها الوزارة في الفترة الواقعة ما بين 26 و27 تموز لعام 2022**، حيث أكد المشاركون أن غياب البدائل وعدم وجود حضانات مؤسسية أو عدم وجود حضانات خاصة بأسعار معقولة هي الأسباب الرئيسية وراء

[2] دراسة العرض والطلب / مجموعة البنك الدولي.
[3] دراسة العرض والطلب / مجموعة البنك الدولي.

اختيارهم للحضانات المنزلية، كما أكد بعض المشاركين أن وجود عدد قليل من الأطفال داخل الحضانة المنزلية بجانب سعرها المناسب هي أيضا من الأسباب التي دفعتهم لاختيار الحضانات المنزلية.

وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يتم إضفاء الطابع الرسمي (الترخيص) إلا لثلاث حضانات منزلية جديدة والتي تمت وفق التعليمات الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية، في حين أن هناك عدد من طلبات ترخيص جديدة قيد المراجعة حاليًا. وقد يكون سبب انخفاض أعداد طالبي الترخيص منخفض مرتبط بأن التعليمات قد بدء سريانها خلال جائحة كورونا أو أنه يمكن أن يعزى السبب الى ارتفاع كلف الاشتراطات المفروضة وصعوبة الإجراءات والموافقات الواجب الحصول عليها من قبل طالب الترخيص.

تم ولغاية احتساب كلفة المنظومة الحالية لترخيص الحضانات المنزلية التواصل وإجراء المقابلات الهاتفية مع مالكي الحضانات المنزلية الثلاثة، وذلك بهدف تحديد الأعباء الإدارية والتنظيمية التي تحملوها من أجل بدء ممارسة العمل (الحصول على الرخصة)، وبناء على الممارسات الجيدة في احتساب الكلفة عند إجراء التقييم، فقد تم احتساب ما يلي:

| الحضانة المنزلية | طلب الترخيص | عدد الجهات | عدد زيارات المتابعة | الوقت الكلي للترخيص | كلفة الرسوم الحكومية* | كلفة المواصلات والعمالة | كلفة الاشتراطات الفنية | كلفة التدريب | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| #1 | ورقي | 6 | 27 زيارة | 3 أشهر | 100 د. | 540 د. | 4000 د. | 0 | 4,644 دينار |
| #2 | الكتروني/ورقي | 6 | 31 زيارة | 12 شهر | 100 د. | 620 د. | 2700 د. | 0 | 3,420 دينار |
| #3 | الكتروني/ورقي | 6 | 24 زيارة | 6 أشهر | 100 د. | 480 د. | 1000 د. | 0 | 1,580 دينار |

ملاحظات:

- تم احتساب كلفة المواصلات والعمالة بناء على تقدير أولي للحضانة رقم (1)، والتي تم فيها تحديد كلفة المواصلات للمتابعة، بالإضافة الى القيمة التقديرية لوقت الشخص الذي قام بالمتابعة (20 دينار للزيارة الواحدة).
- تتراوح كلفة الاشتراطات الفنية (التجهيزات للغرفة والمنزل والأدوات والاشتراطات الأخرى) الى حالة كل منزل على حدة، مع التنويه الى أن الاشتراطات الموضوعة بحاجة الى مراجعة.
- تجدر الإشارة أيضًا إلى وجود تغيير قد تم فرضه على أحد مالكي الحضانة المنزلية فيما يتعلق بأثمان المياه والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كأثر تنظيمي، حيث تم تغيير عداد المياه الخاص به من فئة "الاستهلاك المنزلي" الى فئة "الاستهلاك التجاري" وبالتالي ارتفعت القيمة من (50 دينار شهرياً الى 200 دينار شهرياً تقريباً).
- كما تجدر الإشارة الى وجود أثر تنظيمي متعلق بالاشتراكات الشهرية المقررة للانتساب الاختياري مقابل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة من المؤمن عليه لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي بنسبة (17.5%) من الأجر الذي تم احتسابه على الحد الأدنى للأجور (260 دينار/شهريا)، وهو الذي يعادل (45,5) دينار شهرياً.

يرجى التنويه الى أنه قد تم إعداد التحليل أعلاه لتحديد كلفة إجراءات واشتراطات الترخيص وفق الحالات المتاحة حتى الآن، وبالتالي لا يمكن اعتبارها عينة ممثلة للواقع بشكل كامل. ومع ذلك، تشير **التقديرات الحالية إلى أن متوسط الكلفة المتوقعة لترخيص حضانة منزلية يتراوح ما بين 1,500 دينار و 4,500دينار أردني.**

واما بالنسبة الى المشكلة الرئيسية المتعلقة بالتصور السلبي لوجود بيئة غير امنة و/أو سلوك غير امن للأطفال الذين يتم استضافتهم ورعايتهم داخل الحضانة المنزلية، فقد تم إجراء بحث مكثف من أجل جمع المعلومات المرتبطة بهذا الموضوع. وقد لا تكون الدعوى

القضائية الأخيرة المتعلقة بقضية خطيرة[4] بسوء المعاملة لطفل داخل حضانة منزلية عام 2022 ممثلة لانتشار وخطورة الوضع الحالي في كافة الحضانات المنزلية باعتبارها أنها لا تمثل مجتمعنا، إلا أنها قد كشفت عن وضع خطر محتمل يتطلب مزيدًا من التحقيق من قبل الوزارة التي ليست مستعدة للسماح بمثل هذا الوضع الذي لا يُعرف عنه سوى القليل ضمن سياق الحضانات المنزلية. ونشير أيضاً هنا الى الفاجعة التي حصلت مؤخراً عند انهيار العمارة السكنية في منطقة اللويبدة، والتي كانت تقطنها سيدة تمارس خدمة الرعاية داخل حضانة منزلية غير منظمة (والتي لم تكن تستقبل أطفالاً خلال وقت الحادثة)، إلا أن تلك الحادثة تؤكد ايضاً على ضرورة قيام الوزارة بالتنظيم.

وفي ضوء عدم اكتمال البراهين التي توضح طبيعة الأداء ومستوى المخاطر على سلامة الأطفال داخل الحضانات المنزلية، وفي ضوء الالتزامات التي حددتها الوزارة بهذا الخصوص، فقد اتخذت وزارة التنمية الاجتماعية سلسلة من الخطوات من أجل تقصي الحقائق وتوضيح الفرصة لوضع تدخلات (تنظيمية) في المستقبل.

**تتمثل أحد تلك الخطوات بإنشاء مجموعة تركيز**، حيث قامت الوزارة من خلال جهة استشارية متخصصة بإجراء "**مجموعات تركيز**" في الفترة الواقعة ما بين 26 و27 تموز لعام 2022 مع عدد من مستخدمي الحضانات المنزلية في محافظتين مختلفتين، وبحيث كان عدد المشاركين (23) منهم (20) سيدة و (3) رجال بهدف فهم أعمق لنهج الحضانات المنزلية في الاردن وإجراءات السلامة العامة المتبعة فيها.

لقد تم الطلب من المشاركين في مجموعات التركيز تعريف ما هي الحضانة الآمنة أو كيف يمكن وصف حضانة على انها آمنة. وعرف المشاركون الحضانة الآمنة بالحضانة التي يوجد فيها مساحة آمنة للأطفال بعيدا عن أي أخطار ممكن ان تسبب الأذى للطفل، إضافة الى انها هي الحضانة التي توفر الاحتياجات الأساسية للطفل من غذاء مناسب، وحليب، وعناية، والألعاب ووسائل التدفئة الآمنة، والكاميرات. وعرف احدى المشاركين ان الحضانة الامنة على انها الحضانة التي لديه ثقة في صاحبها (المربية الأساسية).

اما بالنسبة الى المربية وهي التي يعتقد المشاركون انها تشكل ما نسبته 75% من أمن الحضانة ككل، فكان هناك اجماع على ان اهم الاشتراطات التي يجب توفرها في المربية هي ان تكون ذات خبرة في التعامل مع الأطفال بجانب خوفها وحنانها على الأطفال. وأشار أحد المشاركين بأهمية المؤهلات العلمية للمربية وأهمية معرفتها بأمور السلامة العامة والإسعافات الأولية. وعند سؤال المشاركين عن الخلفية التعليمية الخاصة بمربيات أطفالهم الحاليين، تبين ان معظم المشاركين يهتمون بالخبرة العملية للمربية أكثر من اهتمامهم للخلفية التعليمية لها، حيث ان بعض المربيات كانوا اميات اي انهم لا يعرفن القراءة ولا الكتابة. وبين المشاركون انه في الوقت الحالي ليس لديهم أي تخوفات فيما يتعلق بالمربية، ولكن في نفس الوقت ليس لديهم أي ضمانات في عدم انشغال المربية بالأمور المنزلية الأخرى مثل (التنظيف، والطبخ، وغيرها) أو أنها تبقى متواجدة دائماً اثناء تواجد الأطفال في الحضانة المنزلية. كما يعد وجود أشخاص آخرين داخل الحضانة المنزلية (غير المربية) مصدر قلق أيضًا بين المشاركين.

على الرغم من ان المشاركين في مجموعات التركيز جميعهم مستخدمين للحضانات المنزلية الا انه يبقى لديهم مخاوف بشأنها. ومن أبرز هذه المخاوف هي:

- الاعتداءات اللفظية والجسدية مثل الضرب والتعنيف.
- الاعتداءات الجنسية والتحرش.
- عدم مراقبه ومتابعه المربية (اهمال المربية).
- خطورة تواجد الطفل في المطبخ.
- وجود أشخاص اخرين غير المربية في المنزل اثناء تواجد الاطفال.

[4] أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكما مشددا بحق عشريني هتك عرض طفل لم يتجاوز عمره أربع سنوات، داخل حضانة منزلية تديرها والدة الجاني، بالسجن مع الأشغال المؤقتة لمدة 12 عاما. وفي التفاصيل، كان المشتكيان يضعان طفلهما في منزل سيدة تستخدمه كـ "حضانة منزلية"، وتهتم برعاية أبناء الموظفين والموظفات خلال وقت العمل، وقد تبين أن صاحبة الحضانة قد غادرت منزلها لظرف خاص، وبقي ابنها المتهم وحده في المنزل برفقة الطفل المجني عليه.

نتيجة لهذا تم سؤال المشاركين عن إجراءاتهم المتبعة في حال تعرض أطفالهم لأي خطر ذكر أعلاه داخل الحضانة المنزلية. واتفق اغلب المشاركين على انهم يفضلون القيام بحل جميع المشاكل ودياً مع صاحبة الحضانة ولا يلجأون الى القضاء بأغلب الاحيان، وفسروا ذلك بعدم وجود بدائل عن الحضانة المنزلية وعدم الرغبة بإضرار المربية، إضافة الى ان الحضانات المنزلية هي حضانات غير رسمية وغير معترف فيها. ومن ناحية أخرى ذكر بعض المشاركين انه يجب تقديم شكوى رسمية بحق المربية في حال تعرض الطفل لأي مكروه داخل الحضانة المنزلية.

**في ظل ما ورد أعلاه، يبدو أن هناك مجالًا لتحسين إدارة الحضانة المنزلية من جهة، وضمان الوصول إلى البيانات بشكل أكبر بالإضافة الى رقابة الجهات الحكومية المعنية من جهة أخرى.** وحيث ان سلامة الطفل في دور الحضانة أيا كان نوعها– ومع التركيز على الحضانات المنزلية المنتشرة– هي الهدف الرئيسي للوزارة والتي تشمل سلامته وصحته الجسدية والنفسية، وعليه فان الوزارة تعمل على تحقيق ذلك من خلال ضمان توفير بيئة امنة للأطفال، والعمل على توسيع الية تقديم الشكاوى ووضع قاعدة بيانات واضحة وتفعيل العمليات الرقابية الدورية للحفاظ على سلامة وصحة الأطفال.

- **مسببات المشكلة؟**

يصف هذا القسم بإيجاز المسببات الرئيسية التي تساهم في رفع مخاطر السلامة المحتملة للأطفال الذين يتم استضافتهم في الحضانات المنزلية، وقد قام فريق عمل الوزارة المختص بتحديد تلك المسببات بعد إجراء عدد من النقاشات المنظمة مع الخبراء، وإجراء البحث في بلدان أخرى، والتي تعتبر بنفس الوقت متوافقة مع مخرجات النقاش التي تمت مع مجموعات التركيز أعلاه.

تم بشكل أساسي تحديد مستوى الأمان في الحضانة المنزلية بأربعة عوامل رئيسية:

1. كفاءة (مؤهل وخبرة) مقدمة الرعاية.
2. التواجد والإشراف المستمر لمقدمة الرعاية كضامن لتقديم الخدمات بشكل صحيح.
3. سلامة البيئة المادية (الغرفة المخصصة داخل المنزل السكني) التي يتم فيها رعاية الأطفال.
4. توفر المعلومات حول الأنشطة "السوق" غير المنظم/ الرسمي وبالتالي عدم إمكانية معرفة الجهات الحكومية بوجود الحضانة المنزلية.

تكشف مراجعة الوضع الحالي للحضانات المنزلية في الأردن أن عوامل السلامة والأمان قد لا يتم الالتزام بها أو يتم ضمان توافرها بشكل جزئي فقط. قد يكون التصور الشائع نسبيًا بأن الحضانة المنزلية غير آمنة بما فيه الكفاية للأطفال مرتبط بالمسببات التالية على وجه التحديد.

- **<u>المسبب (1): إن مقدمة الخدمة لا تعتبر مؤهلة بشكل كاف للتعامل مع الأطفال على مختلف الأصعدة داخل الحضانة المنزلية.</u>**

تبين من خلال المقابلات التي اجراها البنك الدولي ضمن دراسة العرض والطلب أعلاه مع عدد من مقدمات الرعاية في الحضانات المنزلية ان حوالي 58% يمتلكن 5–10 سنوات من الخبرة في كيفية التعامل مع الأطفال، وأن حوالي 35% لديهن أكثر من 10 سنوات من الخبرة في التعامل مع الأطفال.

وعلى الرغم من كون الخبرة العملية مهمة (كما تبين في مجموعات التركيز)، ولكن الدراسات والمقابلات أكدت أن " مقدمة الرعاية" هي العنصر الأهم في عملية اختيارهم للحضانة المنزلية، والتي يجب عليها (مع خبرتها العملية) أن تكون إما حاصلة على مؤهل علمي أو أن تحصل على دورة للتعامل مع الطفل نفسياً وصحياً وتربوياً بالشكل الأمثل (هناك معايير ودورات جاهزة لتأهيل مقدمات الرعاية وفق شروط واضحة ومحددة لدى الوزارة يجب اتباعها). في الوقت الحالي، من غير الممكن أن يتم تحديد مستوى تأهيل مقدمات الرعاية في الحضانات المنزلية.

- **المسبب (2): إنه من الصعب ضبط قدرة مقدمة الرعاية على ضبط ومراقبة البيئة داخل المنزل السكني وتواجد الأفراد القاطنين أو الزائرين خلال أوقات ممارسة العمل.**

تقدم الحضانة المنزلية فرصة للعائلات لترك أطفالهم في منشأة (منزل سكني خاص)، وهو الأمر الذي يعتبر ميزة باعتبار أن المنزل السكني يعتبر مكاناً مألوفاً للأطفال. بالإضافة إلى ذلك، عادةً ما تستقبل الحضانة المنزلية عددًا صغيرًا نسبيًا من الأطفال (بحد أقصى 7 أطفال على سبيل المثال) والذي يميل إلى ضمان استضافة الأطفال في بيئة يمكن التحكم بها ومحمية إلى حد ما.

وبخلاف ما ورد أعلاه، فقد حددت مجموعات التركيز العديد من المخاوف المتعلقة بوجود أفراد آخرين من الأسرة أو الزوار (بخلاف مقدمة الخدمة) داخل المنزل وأثناء ساعات العمل مما قد يشكل خطرًا محتملاً على الأطفال، ويحتاج الموضوع إلى متطلبات واضحة للتحكم في هذا الموضوع. قد يكون وجود شخص ثالث أو اشخاص آخرين مصدر إلهاء لمقدمة الرعاية، أو حتى يشكل سببًا محتملاً للانفعالات أو حتى تهديدًا للأطفال. في الوقت الحالي، لا توجد طريقة يمكن لأولياء الأمور أو للجهات الحكومية المعنية التأكد مما إذا كانت مقدمة الرعاية حاضرة باستمرار أثناء ساعات العمل؛ وما إذا كان شخص ثالث غير مرغوب فيه يتواجد داخل المنزل.

- **المسبب (3): أنه من الصعب تهيئة البيئة المادية "المنزل والغرفة المخصصة لاستقبال الأطفال " بالشكل الأمثل ووفق الاشتراطات الموضوعة للحضانات بشكل عام**

بينت دراسة البنك الدولي، ان معظم البيوت المستخدمة كحضانات منزلية تكون عادة مساحتها الاجمالية بين 100–200 م2، إضافة الى ان اغلبية مقدمي خدمات الرعاية المنزلية يخصصن فقط من غرفة الى غرفتين لتقديم خدمات الرعاية المنزلية، الا ان كل غرفة لا تتجاوز مساحتها 20م2 في الغالب. علما أن معظم هذه الغرف يتم تخصيصه لرعاية الأطفال فقط اثناء تواجدهم، أي انا هذه غرف تكون لاستخدامات أخرى اثناء عدم تواجد الأطفال.

يؤدي تحديد الغرفة الممكن تقديم الخدمة فيها (على الأكثر 20 الى 25 م2 على الأكثر) على العديد من المشاكل وأهمها عدم القدرة على الفصل بين الفئات العمرية مما يؤدي الى ايذاء الاطفال الاكبر سنا للأطفال وعدم وجود منطقة تسمح للأطفال بالتحرك واللعب وبالتالي عدم تنمية قدرات الطفل الحركية والتعليمية والذهنية بالشكل الصحيح.

كما قد لا تشكل المرافق/الغرفة والمعدات المستخدمة في الحضانة المنزلية بيئة مادية آمنة للأطفال كونها تُدار في منازل سكنية والتي لا تكون على الأغلب مهيأة بشكل صريح لاستضافة العديد من الأطفال وفق متطلبات معينة (كما في الحضانة الخاصة مثلاً). قد تمثل الحضانة المنزلية أخطارًا جسدية ذات صلة بسلامة الأطفال، ومنها كأمثلة الوصول غير الآمن إلى السلالم والنوافذ، بالإضافة إلى وجود مواقد الغاز ووسائل التدفئة التي يسهل الوصول إليها. وتشير الأبحاث أيضًا إلى أن حجم الغرفة يعتبر أحد عوامل الخطورة المحتملة على الأطفال، حيث يوجد ارتباط بمساحة الغرفة والطاقة الاستيعابية للأطفال داخلها (2 متر مربع لكل طفل)، بالإضافة الى وجود اشتراطات متعلقة بفصل الفئات العمرية عن بعضها، وهو الأمر الذي قد يكون من الصعب توفيره داخل المنازل السكنية في الوقت الحالي، لا يوجد مؤشر قاطع على أن الحضانة المنزلية مجهزة بشكل كافٍ لاستضافة عدد من الأطفال دون مخاطر واضحة على سلامة الأطفال.

**المسبب (4): إن الحضانات المنزلية غير رسمية، ولا يوجد سجل عام لأماكن وجودهم، ومن يديرهم، وعدد الأطفال الذين يتم استضافتهم داخلها.**

يعتبر سوق "الحضانات المنزلية" سوقاً غير معلن بشكل رسمي، وقد سمح ذلك بتقديم خدمات الرعاية ضمن مناطق قريبة من الأفراد (الطلب)، والحفاظ على كلف تشغيلية منخفضة للغاية (وبالتالي فرض أسعار معقولة للعائلات). ومع ذلك، فإن السمة غير الرسمية للحضانة المنزلية تولد عيوباً كبيرة، بما في ذلك ما يلي:

- صعوبة قيام أولياء الأمور بالمقارنة والاختيار بين الحضانات المنزلية بشكل مناسب بناء على معايير واضحة نظرًا لأن وجود الحضانات المنزلية ليس معروفًا / منشوراً بطريقة واضحة ومتاحة.
- صعوبة وصول أولياء الأمور إلى القنوات المتاحة بسهولة لتنبيه الجهات الحكومية المعنية بشأن القضايا المحتملة المتعلقة بسلامة الأطفال، أو تقديم شكاوى حول السلوك غير اللائق أو الإساءات أو الحوادث داخل الحضانة المنزلية.
- عدم قدرة الوزارة والجهات المعنية على المتابعة في الوقت المناسب للشكاوى أو الحوادث التي تؤثر على الأطفال في وقت مبكر، ويرجع ذلك أساسًا إلى عدم وجود سجلات وقواعد بيانات واضحة للحضانات المنزلية.

لتوضيح ذلك، فإن وزارة التنمية الاجتماعية ليست في وضع يمكنها حاليًا من مراقبة أنشطة الحضانات المنزلية غير الرسمية، وبالتالي فلا توجد إجراءات تسمح بجمع البيانات والتحقق منها بطريقة منظمة وسريعة.

تشير دراسة أولية لعدد الشكاوى الواردة مباشرة إلى وزارة التنمية حول الحضانات بشكل عام إلى أنها تلقت حوالي 3 شكاوى في عام 2019 بينما ارتفع هذا العدد إلى 6 شكاوى في عام 2020 وانخفض خلال عام 2021 إلى 4 شكاوى. ولغايات الاستفسار عن الشكاوى المتعلقة بالحضانات المنزلية، تم أيضًا مخاطبة وزارة الداخلية (الحاكم الإداري) لتزويد الوزارة بعدد الشكاوى المتعلقة بالحضانات المنزلية من أي نوع من الشكاوى وتم الرد عليها من قبل محافظ العاصمة أنه كانت هناك شكوى واحدة فقط خلال الأعوام 2020–2022 لأنها غير مرخصة.

- صعوبة القيام بإجراء الرقابة والتفتيش الدوري أو الاستباقي كون أن الحضانات غير مرخصة وتدار من المنزل السكني وهو الأمر الذي قد يفرض بعض الصعوبات نظراً لخصوصية وحرمة المنزل السكني.

## 2) أهداف السياسة / التدخل الحكومي

تقر الوزارة بأن الحضانات المنزلية تلعب دورًا حاسمًا في دعم الأسرة/أولياء الأمور والتي تمكنهم من الاستفادة الكاملة من فرص العمل المتوفرة وخاصة للنساء العاملات. ولذلك فإن الوزارة ملتزمة بضمان أن توفر الحضانة المنزلية بيئة آمنة ومضمونة يمكن للأطفال أن تتم رعايتهم بطريقة صحيحة، كما يمكن لأولياء الأمور أن يثقوا بمقدمات الرعاية.

في ضوء الوضع الحالي الموصوف أعلاه، تحدد الوزارة **هدفها العام** بالعمل على ضمان بيئة آمنة وصديقة للأطفال في الحضانات المنزلية المنظمة.

وقد تم العمل على تقدير **الأهداف التفصيلية الفرعية لعام 2025** التالية التي ستساعد على تحقيق الهدف العام، وهي كما يلي:

1. زيادة عدد الحضانات المنزلية المنظمة الآمنة بنسبة 10٪ لكل عام حتى عام 2025.
2. تأهيل 100% من مقدمات خدمات الرعاية للحضانات المنزلية المنظمة.
3. تهيئة البيئة المادية للغرفة المخصصة لاستقبال الأطفال داخل 100% من الحضانات المنزلية عند ترخيصها.
4. تقليل التصور السلبي لأولياء الأمور حول الحضانات المنزلية بنسبة 50%.

## 3) الحلول / البدائل التنظيمية الأولية

- **الحل/الخيار (1): الوضع كما هو عليه**

تم مناقشة الخيار الذي يتضمن إبقاء الوضع كما هو عليه الان من خلال تطبيق تعليمات الترخيص لسنة 2021، وهو الخيار مرتفع الكلفة والذي أدى الى عدم قيام الأفراد بترخيص حضاناتهم المنزلية بالشكل المطلوب، نظراً لتعقد الإجراءات وصعوبة الاشتراطات الموضوعة.

- **الحل/الخيار (2) القيام بحملات توعوية والتأهيل بشكل طوعي (خيار غير تشريعي)**

القيام بإلغاء/استبدال تعليمات ترخيص الحضانات المنزلية لعام 2021، والقيام بحملة توعوية وإعلامية تدعو مالكي الحضانات المنزلية لإجراء التدريب والتأهيل المقدم من الوزارة بشكل تطوعي. في مؤازاة ذلك، ستوصي الحملة التوعوية والإعلامية (ولكنها لا تلزم أو تفرض) بتثبيت كاميرات داخل الغرفة المخصصة لرعاية الأطفال في المنزل (والتي يمكن أن تكون مغلقة لحفظ البيانات وليس للبث المباشر) مباشرة داخل الحضانات المنزلية، حيث سيترك للسوق تحديد ما إذا هذه الوسيلة تعتبر كافية

لضمان سلامة الأطفال. بعبارة أخرى، يُترك لأولياء الأمور الخيار بالانتقال من الحضانات المنزلية غير المنظمة الى الحضانة المنزلية التي تم تدريبها و/ أو تثبيت الكاميرات. لكن وزارة التنمية الاجتماعية لا تعمل على إضفاء الطابع الرسمي على الحضانات المنزلية.

- **الحل/الخيار (3): منظومة إبلاغ (تسجيل) بالوزارة**

القيام بإلغاء/استبدال تعليمات ترخيص الحضانات المنزلية لعام 2021، والقيام بفرض عدد من الشكليات وأهمها فرض شكلية الالتحاق بدورة تدريبية مبسطة ومخصصة للفئة المستهدفة من مقدمات الرعاية، ومن ثم مراجعة الوزارة للتسجيل أمامها بشكل رسمي وبحيث تقوم الوزارة بإجراء كشف لاحق على المنزل وتسجيله ضمن سجل خاص.

يتطلب هذا الخيار قيام السيدة مقدمة الخدمة بالتسجيل كفرد (مقدمة خدمة) لدى وزارة التنمية الاجتماعية. سوف تقوم وزارة التنمية بوضع سجل خاص بالحضانات المنزلية وبمقدمات الرعاية ونشرهما للعموم. كما ستقوم الوزارة بمتابعة الحضانات المسجلة ومقدمات الرعاية المؤهلات بشكل دوري من أجل ضمان الالتزام الدائم بالاشتراطات التي ستوضع.

- ***الحل/الخيار (4): منظومة ترخيص مهن منزلية مبسطة + منظومة رقابة وتفتيش لاحقة من الوزارة***

القيام بإلغاء/استبدال تعليمات ترخيص الحضانات المنزلية لعام 2021، والقيام بفرض عدد أقل من الشكليات وأهمها القيام بالتسجيل أمام المرجع المختص والحصول على رخصة المهن من داخل المنزل من خلال البلدية المختصة والتي تتضمن كشفاً سريعاً على البيئة المادية والداخلية للمنزل ومدى التزامه بالاشتراطات الموضوعة، وستقوم البلدية بإبلاغ وزارة التنمية الاجتماعية من أجل البدء بتدريب مقدمة الرعاية من خلال دورة تدريبية مجانية متخصصة ومبسطة لمقدمات الرعاية.

وستقوم الوزارة بعد ذلك بوضع سجل خاص ونشره، ومن ثم وضع وتطبيق منظومة شكاوى ورقابة من أجل ضمان متابعة الحضانات المرخصة ومقدمات الرعاية بشكل دوري من أجل ضمان الالتزام.

وتقوم الوزارة حالياً بدراسة منظومة حوافز من أجل دعم مقدمات الخدمة لإنشاء حضانات منزلية وذلك بالتنسيق مع الوزارة والمؤسسات الوطنية والجمعيات الداعمة والهيئات الدولية الداعمة.

## 4) وصف الخيار التنظيمي الأفضل

نظرت مجموعة العمل المكلفة بإجراء دراسة التقييم في الوزارة في الخيارات المذكورة أعلاه، حيث تم مناقشة الفوائد والقيود المحتملة المرتبطة بكل منها، وبالتالي القيام بقياس الخيارات مقابل عدة معايير، بما في ذلك:

- احتمال أن يساهم الخيار بشكل كبير في إضفاء الطابع الرسمي على الحضانات المنزلية غير المنظمة حالياً، وبالتالي إمكانية معرفة الوزارة والجهات الحكومية المعنية بوجود ونوع الخدمات المقدمة هناك.
- فعالية الخيار في معالجة العوامل (المسببات) التي من المحتمل أن تؤدي الى وجود مخاطر على السلامة في الحضانات المنزلية، مع الاعتراف بأن سلامة البيئة داخل الحضانة المنزلية تحددها عدة عوامل وليس عامل رئيسي واحد.
- التكلفة الإجمالية المفروضة على الحضانة المنزلية، مع الإشارة إلى أن إجراءات الترخيص غير المتناسبة قد تكون مرهقة للغاية لمقدمي الطلبات، وبالتالي تؤدي الى نتائج عكسية وعدم قيام الأفراد بإضفاء الطابع الرسمي على حضانتهم المنزلية. في الوقت نفسه، من المتوقع أن يمرر أصحاب الحضانات المنزلية جزء (على الأقل) من الكلف المتكبدة بسبب أي اشتراط أو إجراءات حكومية على أولياء الأمور في شكل أسعار أعلى. ومع ذلك، لا ينبغي أن تكون هذه الزيادة في الأسعار تؤدي الى قيام أولياء الأمور بتفضيل التمسك بالحضانات المنزلية غير الرسمية على الرغم من احتمالية أن تكون هذه البيئات أقل أمانًا لأطفالها، لأن تكلفة إضفاء الطابع الرسمي مرتفعة للغاية وتجعل الحضانات المنزلية المنظمة لا يمكن تحملها. كما هو موضح أعلاه، تشير المعلومات المتاحة إلى أن الزيادة القصوى المحتملة في بدل الخدمة في الحضانات المنزلية قد تتراوح من 10 إلى 20 دينار أردني / شهر.

في ظل ما ورد أعلاه، يعتبر الخيار رقم (4) خيارًا تنظيمياً قابلاً للتطبيق التشريعي والعملي، والذي تم وصفه بمزيد من التفاصيل أدناه. وتبين النقاط التالية، لماذا تم استبعاد الخيارات الثلاثة الأولى بعد استكمال المداولات بين فريق العمل:

- **الخيار رقم (1) الوضع الراهن:** لم يتم اعتماد الخيار رقم 1 لأنه مكلف للغاية، ويؤدي الى عدم قيام مالكي الحضانات بإضفاء الطابع الرسمي؛ كما أن الكلف غير المتناسبة المتعلقة باشتراطات السلامة العامة الكثيرة ما زالت قائمة.
- **الخيار رقم (2) الحملة التوعوية والتعديلات الطوعية للسلامة:** كان من شأن هذا الخيار (غير التشريعي) أن يفرض أقل التكاليف على مالكي الحضانات المنزلية (مقارنة بالخيارات الأخرى) ولكن من الصعب تقدير الدرجة التي كانت ستنفذ بها الحضانات المنزلية الخطوات الطوعية بشكل منفرد. بالإضافة إلى ذلك، ستظل قدرة الوزارة والجهات الحكومية محدودة جداً في معرفة وتنظيم سوق العمل، وسيكون من الصعب القيام بالرقابة والتفتيش حول ضوابط السلامة.
- **الخيار رقم (3) منظومة التسجيل لدى الوزارة:** سوف يسهم هذا الخيار في إضفاء الطابع الرسمي على الحضانات المنزلية بكلف منخفضة نسبيًا والمرتبطة بإجراءات التدريب المبسطة والتسجيل المبسط أمام الوزارة. ومع ذلك، نظرًا للإطار التشريعي والتنظيمي الحالي الذي يشمل العديد من المنظمين على مستويات مختلفة في القطاع الحكومي، فإن هذا الخيار يعني إجراء مراجعة تشريعية لتحديد كيفية التنظيم وفق هذا الخيار وهو الأمر الذي سيأخذ وقتًا طويلاً (وعدم اليقين في النتيجة الإجمالية)، مما يجعل تنفيذ التدبير وظهور الآثار الإيجابية ذات الصلة من غير المحتمل تحقيقها بحلول عام 2025. بالإضافة إلى ذلك، يبدو من الأدلة التي تم جمعها في مجموعات التركيز والفهم العام للسياق الحالي بأن خيار التسجيل المبسط لن يكون كافياً لمعالجة التصور السلبي بين العائلات حول احتمال أن تكون الحضانة المنزلية غير آمنة.

**أما بالنسبة الى الخيار التنظيمي الأفضل (رقم 4)، فسوف يتم تطبيقه وفق الخطوات التالية:**

1. ستقوم مقدمة الرعاية بالتسجيل أمام مديرية السجل التجاري لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين (مؤسسة فردية).
2. ستقوم مقدمة الرعاية بمراجعة البلدية المعنية من أجل الحصول على رخصة مهن من داخل المنزل.
3. ستقوم فريق عمل البلدية المعنية بإجراء الكشف على المنزل وطلب الوثائق اللازمة للتأكد من توافر الاشتراطات، وبحيث يتم تحديد أطر زمنية محددة وواضحة.
4. ستقوم البلدية وبعد إصدار رخصة المهن من داخل المنزل بإبلاغ وزارة التنمية وارفاق الوثائق المطلوبة.
5. ستقوم وزارة التنمية الاجتماعية بالتواصل مع مقدمة الرعاية الحاصلة على رخصة المهن من داخل المنزل للبدء بإجراءات التدريب والرقابة (دون أي كلف تنظيمية).
6. ستقوم الوزارة بنشر المعلومات على موقعها الالكتروني لضمان توافر المعلومات للجمهور.

يرجى التنويه الى أنه سيتم تقليل الاشتراطات الى الحد الأدنى، باعتبار أن "المكان" المخصص لاستقبال الأطفال هو غرفة داخل منزل سكني مرخص (حاصل على إذن إشغال)، وبالتالي تقطن فيه مقدمة الرعاية وعائلتها، وهو الذي يعتبر آمن بشكل أولي لقيام الأفراد باستعماله، وستركز الاشتراطات على المواضيع الرئيسية مثل قضبان الحماية للنوافذ داخل الغرفة المخصصة للأطفال، وعدد محدود من المستلزمات الرئيسية الواجب توفيرها.

في ضوء الاعتبارات الواردة أعلاه، فقد تم **اعتماد الخيار رقم (4) باعتباره النهج الأفضل للوزارة لتحقيق الأهداف الموضوعة**، من حيث إضفاء الطابع الرسمي للحضانات المنزلية، وجمع البيانات والتحكم فيها، وتناسب الكلف المفروضة على أصحاب الحضانات المنزلية وأولياء الأمور. وتبين الأسباب التالية لماذا تم التعمق في فهم أثار تطبيق الخيار الأفضل (رقم 4)، وهي كما يلي:

- تعدد مسببات المشكلة المرتبطة بتأهيل الأفراد والبيئة داخل المنازل السكنية، ومتطلبات حماية الأطفال تفرض أن يتم اختيار الخيار التنظيمي الذي يجمع عدداً من الأدوات التنظيمية.
- إن الخيار التنظيمي الأفضل يتطابق مع المنظومة التشريعية والمؤسسية في الأردن، وخاصة رخصة المهن المنزلية، كما أنه سيعمل على ضمان توافر متطلبات السلامة والصحة العامة داخل المنزل من خلال البلدية المعنية.

- إن الخيار التنظيمي الأفضل سوف يساعد مقدمات الرعاية على تسجيل أعمالهم بشكل قانوني، مما قد يؤهلهم لتلقي الدعم والحوافز التي تعطى تحديداً للأنشطة الاقتصادية المنظمة.
- يساعد الخيار التنظيمي الأفضل على ضمان شمول السيدات في منظومة الحماية الاجتماعية باعتبارهم من أصحاب العمل، والتي حددت منظومة حوافز جديدة للسيدات العاملات ودعم إدخال أطفالهم بالحضانات المرخصة.

## 5) المنافع المتوقعة للخيار التنظيمي الأفضل (من الناحية النوعية)

كما ذكرنا سابقًا، فإن الفائدة الرئيسية من تطوير الإطار التنظيمي للحضانات المنزلية التي يجمع بين برنامج تدريب متخصص للفئة المستفيدة، ونظام ترخيص مبسط وفعال من حيث التكلفة ومتناسب يمكن تلخيصها من شقين: الشق الأول هو توقع إضفاء الطابع الرسمي للحضانات المنزلية العاملة حالياً (وربما إنشاء أخرى جديدة)، والشق الثاني يتعلق بإمكانية وجود نظام أفضل لجمع البيانات والمراقبة والتفتيش وآليات التعويض مما هو عليه الحال الآن.

في المقابل، سيساهم السياق / الإطار التنظيمي الجديد الذي ستعمل وفقه الحضانات المنزلية المرخصة في معالجة التصور السلبي الحالي حول السلامة في تلك المرافق. من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تأثيرات اقتصادية إيجابية مهمة من الدرجة الثانية:

- من ناحية، سيتم تحفيز المزيد من العائلات وأولياء الأمور على الاستفادة من الحضانات المنزلية المرخصة لأنها ستعتبر أكثر أمانًا مقارنة بالحضانات غير المنظمة/المرخصة، في حين أن الزيادة المحتملة في بدل الخدمة الشهرية التي من المحتمل أن تتحملها العائلات ستظل كذلك مبررة للحضانات المنزلية مقارنة بأنواع الحضانات الأخرى. ستكون الحضانات المنزلية المنظمة/المرخصة أكثر انتشارًا وبالتالي يسهل العثور عليها بالقرب من مكان إقامة العائلة/أولياء الأمور من دور الحضانة الأخرى، وبالتالي سوف يكون بدل الخدمة أقل، كما أنهم سيستضيفون عددًا قليلا فقط من الأطفال.
- من ناحية أخرى، سوف يفرض أصحاب الحضانات المنزلية بدلات خدمة وبطريقة أكثر شفافية، وبالتالي يعانون بدرجة أقل من "المنافسة" غير المنضبطة التي لا يعكس فيها السعر بالضرورة الجودة الفعلية (والسلامة) للخدمات المقدمة وحيثما يوجد ضغط لقبول أجر غير خاضع للضريبة (لأنها حضانة غير منظمة).
- من المتوقع وبشكل غير مباشر أن هذه التغييرات في سوق الحضانات المنزلية ستعتبر من العوامل التي ستساهم بشكل إيجابي في زيادة الحوافز للعائلات لدعم الأمهات والنساء للبحث عن وظيفة جديدة. ونتيجة لذلك، قد تزداد مشاركة الإناث في القوى العاملة مما ينتج عنه مستويات أعلى من الدخل للأسر.

من المرجح أن يولد الخيار التنظيمي الأفضل (رقم 4) أثار اجتماعية وصحية إيجابية نظرًا لأن الحضانات المنزلية المرخصة تعتبر أكثر أماناً على الأرجح من تلك الحضانات غير المنظمة حالياً، سيؤدي هذا بشكل عام إلى زيادة مستويات الحماية والرعاية والتعليم المقدمة للرضع والأطفال في الأردن. ويعتبر هذا هدف محوري للحكومة لأنه يضع الأساس لطفولة أقوى وأكثر صحة والتي ستساعدهم في الدخول في النظام المدرسي. علاوة على ذلك، فإن انخفاض حالات الحوادث والاعتداءات التي سترتبط بالحضانات المنزلية المرخصة سيقلل من نفقات العائلات والموازنة العامة لتوفير الخدمات الطبية والصحية والدعم.

لا يُتوقع أن يولد العدد المتزايد من الحضانات المنزلية المرخصة فوائد بيئية مباشرة.

## 6) الكلف المتوقعة للخيار التنظيمي الأفضل (من الناحية النوعية)

من المتوقع أن ينتج عن تطبيق الخيار التنظيمي الأفضل كلفاً تنظيمية اقتصادية في المقام الأول (مع التنويه الى أنها أقل من الكلف التنظيمية الحالية بشكل كبير)، حيث سيدفع طالبي ترخيص الحضانات المنزلية هذه الكلف مقدماً (قبل بدء ممارسة العمل)، ولكنهم سيكونون قادرين على نقل جزء من هذه الكلف إلى العائلات التي ستضع أطفالها في الحضانات المنزلية المرخصة حديثًا. ويعتمد مدى إعادة توزيع الكلف بين المالكين المرخصين والعائلات على الاعتبارات الفردية والقرار الذي يتخذه كل مالك لحضانة منزلية بشأن مستوى

الرسوم الذي سيرغب في تحصيلها، مما يعكس نوع الخدمات التي تقدمها الحضانة المنزلية وعدد الأطفال الذين يتم استقبالهم، ومقدار الكلف المتكبدة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر المستهدفة، وهوامش الربح التي يحددها لجعل أعمال الحضانة المنزلية مجدية اقتصاديًا. هذه القرارات تخضع لكل مالك حضانة منزلية وتقديره الشخصي وعوامل العرض والطلب في السوق.

على النقيض من ذلك، لا يتوقع وجود كلف تنظيمية اجتماعية وبيئية مباشرة وكبيرة من تنفيذ الخيار التنظيمي الأفضل.

## 7) الكلفة الاقتصادية للتدخل الحكومي (فقط للخيار التنظيمي الأفضل)

تم إجراء دراسة من قبل فريق عمل الوزارة المختص بالتعاون مع فريق استشاري خارجي من أجل تحديد الكلف المباشرة المتوقعة من **تطبيق الخيار التنظيمي الأفضل (رقم 4) على قطاع الأعمال**، وهي كما يلي:

| طلب الترخيص | عدد الجهات | عدد زيارات المتابعة | الوقت الكلي للترخيص | كلفة الرسوم الحكومية | كلفة المواصلات والعمالة | كلفة الاشتراطات الفنية | كلفة التدريب | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكتروني | 1 | 2 زيارة | أسبوع | 60 د. | 40 د. | 750 د. | 0 | 850 دينار |

ونورد هنا التفاصيل للجدول أعلاه:

- ستكون البلدية هي الجهة المسؤولة عن التنظيم والتي يتم فيها تقديم الطلب ومتابعته.
- رسوم تسجيل مؤسسة فردية: 10 دنانير.
- رسوم الحصول على رخصة مهن من المنزل: معفية من الرسوم بموجب قانون رخص المهن لأمانة عمان الكبرى لمدة 3 سنوات ونصف الرسوم السنوية بعد تلك المدة. (بحاجة للمراجعة من قبل البلديات).
- رسوم الاشتراك والتسجيل لأول مرة لدى غرفة التجارة المعنية: 50 دينار.
- الكلفة المتوقعة للاشتراطات المبسطة (الحد الأدنى):
  - كلفة صيانة وتركيب قضبان حماية داخل الغرفة: 250 دينار كحد أعلى.
  - كلفة شراء مستلزمات وتجهيزات مبسطة حسب الحاجة: 500 دينار كحد أعلى.
- الكلفة الخاصة بالاشتراك الاختياري في مؤسسة الضمان الاجتماعي: 45,5 دينار شهرياً.
- لا توجد كلفة مرتبطة بالتدريب، حيث أنه سيتم توفيرها بالمجان.

**تشير التقديرات الجديدة إلى أن متوسط الكلفة المتوقعة لترخيص حضانة منزلية سوف تصل (850) دينار أردني كحد أدنى ويعتمد الحد الأعلى على حالة المنزل/كل حالة على حدة، وهو الأمر الذي سنعكس ايجابياً على قدرة الأفراد على بدء عملهم، ومن المتوقع أنه لن يؤثر سلبياً على بدل الخدمة التي سيتم فرضها على أولياء الأمور.**

كما يرجى التنويه الى أنه تم مخاطبة شركة مياهنا من قبل وزارة التنمية الاجتماعية بتاريخ 2022/6/26 من أجل الغاء متطلب استبدال عداد المياه المنزلي بأخر تجاري، باعتبار أن هذه الأنشطة تعتبر بسيطة ولا تؤثر على المناطق السكنية وطبيعة الاستهلاك من جهة، وباعتبارها أنها أنشطة ميكروية يتوجب توفير الدعم الكامل لها من جهة أخرى، وجاء الرد بتاريخ 2022/7/14 بانه وحسب التعليمات والأنظمة يتم التعامل مع الحضانات المنزلية المرخصة وغير المنزلية بالتعرفة الغير منزلية في حال كانت ربحية، حيث أن كلفة الاشتراك بعداد مياه تجاري قد تصل الى (2400) دينار سنوياً، وهو الأمر الذي سيؤدي الى عدم قيام الأفراد بالتنظيم والدخول الى السوق، وبالتالي تحقيق الأهداف الموضوعة.

كما سيتم التنسيق مع مؤسسة الضمان الاجتماعي من أجل العمل على ضمان توحيد الجهود، والوصول الى الفئة المستهدفة ودراسة احتياجاتها من أجل ضمان تحقيق الأهداف الموضوعة.

أما فيما يتعلق بالكلف المترتبة على خزينة الدولة / الموازنة الخاصة بالدائرة الحكومية المتعلقة بتطبيق الخيار التنظيمي الأفضل (رقم 4)، وبناء على منهجية العمل والأهداف الوطنية التي وضعتها وزارة التنمية الاجتماعية، فسوف يترتب *على وزارة التنمية الاجتماعية عدد من الكلف المالية من أجل تنظيم الحضانات المنزلية بشكل متكامل والمتعلقة بما يلي:*

- كلفة تهيئة وعقد برنامج تدريبي لمقدمات الرعاية.
- كلفة متابعة عملية الرقابة والتفتيش الدورية.
- كلفة تهيئة وتدريب العاملين في الوزارة على المنظومة.
- كلفة الخطة الإعلامية المنوي تطبيقها للأفراد.

بسبب صعوبة الحصول على بيانات مالية واضحة، لم نتمكن من تحديد الكلف الاقتصادية بشكل كمي، والتي يتم عادة تخصيصها ضمن الموازنة الخاصة بالوزارة المعينة.

## 8) الرصد والمتابعة

سيتم جمع وقياس المؤشرات التالية بشكل ربعي (كل 3 أشهر) من قبل القسم المعني في وزارة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع وزارة الصحة، وزارة الداخلية، والبلديات وأمانة عمان الكبرى:

- عدد طلبات رخص المهن المنزلية للحضانات المنزلية
- عدد الأطفال الملتحقين في الحضانات المنزلية
- عدد مقدمات الرعاية المدربين / المؤهلين
- عدد الشكاوى المتعلقة بالحضانات المنزلية الواردة للوزارة ولأي جهة أخرى
- النسبة المئوية للتصور السلبي عن الحضانات المنزلية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والاستبيانات.

## 9) التشاور مع أصحاب المصلحة

قامت وزارة التنمية الاجتماعية بالتشاور مع عدد من أصحاب العلاقة من خلال إجراء مجموعات التركيز التي عقدت في محافظتين وبوجود (23) شخص من مستخدمي الحضانات المنزلية، والتي تمت بتاريخ 26، 27 حزيران لعام 2022. وقد تركزت الأسئلة على تعريف الحضانة الآمنة، والدوافع التي ساهمت في قيام أولياء الأمور باختيار الحضانة المنزلية، والمخاوف المتعلقة بالحضانة المنزلية.

كما تم عقد عدد من الجلسات التشاورية مع أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص خلال مشروع تطوير منظومة ترخيص الحضانات بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية / مجموعة البنك الدولي، والتي تمت خلال الأشهر من أيار الى أب لعام 2022، وتضمنت الجهات التالية.

- البلديات، أمانة عمان الكبرى
- وزارة الداخلية
- وزارة الصحة
- مديرية الدفاع المدني
- وزارة العمل
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- مجلس البناء الوطني
- جمعية صداقة وعدد من الجمعيات المهتمة بقطاع الطفولة المبكرة.

وقد تم خلال الجلسات التشاورية العمل على مناقشة الخيارات التنظيمية المتعددة، وكيفية تبسيط الإجراءات وتقليل الكلف لتصبح بالحد الأدنى، وضمان التنسيق بين الجهات المعنية. ويتم الان إعداد ملخصات لجلسات التشاور التي تمت والتي تبين الردود التي تم الأخذ بها او التي لم يتم الأخذ بها، والتي سترفق لاحقاً من قبل فريق الوزارة المعني.

**تقرير تقييم الاثر**

| |
|---|
| كما يرجى التنويه الى أنه سيتم عقد جلسات تشاور إضافية مع أصحاب العلاقة من أجل مناقشة تقرير التقييم المعد من الوزارة. |

المرفقات:

- الدراسات المتعلقة بالحضانات المنزلية.
- الكتب الموجهة والردود من قبل الحاكم الإداري بخصوص الشكاوى.
- الدراسات المتعلقة بالكلف المالية للوضع القائم والوضع الجديد.
- ملخص جلسات مجموعات التركيز.
- ملخص الجلسات التشاورية.